



الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون

الجلسة العامة ٦٠

الجمعة، ١٨ تشرين الثاني/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الحاضر الرسمية

الرئيس: السيد النصر (قطر)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٣٢ من جدول الأعمال

دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

تقرير الأمين العام (A/66/353)

السيد المجري (ليبيا): يود وفد بلادي أن يشكر

الأمين العام للأمم المتحدة على تقريره عن دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة الوارد في الوثيقة (A/66/353). ونود أن نعرب أيضا عن تقديرنا لجهود الأمين العام المستمرة والمساعدة المقدمة من جميع أجهزة الأمم المتحدة إلى الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة التزاما منها بسيادة القانون وبالقيم والمبادئ الأساسية العالمية للأمم المتحدة.

لقد أعلنت الجمعية العامة يوم ١٥ سبتمبر/أيلول اليوم

الدولي للديمقراطيات بموجب قراراتها ٧/٦٢ و ١٢/٦٤.

وقد أحتفل بهذا اليوم للمرة الأولى في عام ٢٠٠٨. ويؤيد

وفد بلادي توصية الأمين العام الواردة في تقريره بأن تحتفل جميع دول العالم بهذا اليوم وأن تروج على نحو نشط للاحتفال به عن طريق تشجيع مشاركة مواطنيها، لا سيما الشباب، في هذه الاحتفالات. ونأمل أن تتمكن بلادي من الاحتفال بهذا اليوم خلال السنة القادمة للمرة الأولى جنبا إلى جنب مع باقي دول العالم الحر الديمقراطي.

لا شك أن الديمقراطية عنصر جوهري لبناء مجتمعات قوية وصحية وعادلة. وهي ضرورية لتحقيق التنمية لصالح البشرية جمعاء. كما تقوم بدور محوري في الحد من الفقر وتعزيز رفاه الإنسان. فرسم السياسات في كل مجتمع ديمقراطي يتم من خلال عملية تتسم بالتنوع والشمول، مما يسمح للمواطنين أن يقرروا النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخاصة بهم.

وبالرغم من وجود سمات مشتركة بين النظم الديمقراطية، فإنه ليس هناك نموذج واحد للديمقراطية، ولا تخص بلدا معينا أو منطقة بعينها. فهذا هو اليوم

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

11-59961 (A)



وتعزيز سيادة القانون والمصالحة الوطنية والشروع في عملية وضع الدستور والعملية الانتخابية.

كما قام الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون بزيارة إلى ليبيا في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وأيضا السيد رئيس الجمعية العامة خلال نفس الفترة.

نأمل أن يستمر هذا الدعم الدولي وأن يُعزز من خلال العمل على تلبية احتياجات الشعب الليبي في المرحلة الانتقالية وتدريب الكوادر الليبية في جميع المجالات، بما في ذلك مجال إرساء وتعزيز الديمقراطية.

السيد كاباكتولان (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية):
بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي للتكلم بشأن بند جدول الأعمال المتعلق بدعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. كما أشكر الأمين العام على تقريره الشامل عن هذا البند (A/66/353)، وهو ذو مغزى خاص بالنسبة للفلبين باعتبارها دولة تعزز بتقاليدها الديمقراطية القديمة في آسيا بوصفها أحد الأعضاء المؤسسين للمؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

ولعلكم تذكرون أن الفلبين هي التي استضافت المؤتمر الدولي الأول للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة وأنه خلال المؤتمر الثاني المعقود في ماناغوا في عام ١٩٩٩ - الذي استفاد من التجارب المشتركة في مانايلا ووسعها - قرر المؤتمر الدولي أن يطلب إلى الأمين العام، في الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة، أن يجري دراسة بشأن السبل التي تستطيع بها منظومة الأمم المتحدة أن تدعم جهود الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. ونشعر بالسرور إذ نشهد تلك المبادرة وهي حية وناشطة وأكثر أهمية اليوم من أي وقت مضى.

تطرق باب منطقتنا العربية فيما بات يعرف اصطلاحا بالربيع العربي.

فقد عرفت ليبيا، بعد استقلالها في عام ١٩٥١، خلال فترة حكم الملك الراحل إدريس السنوسي، رحمه الله، تجربة ديمقراطية تعتبر الأولى من نوعها في المنطقة. فقد كان لليبيا دستور ينظم حياة الشعب ويحفظ حقوقه. وكان لليبيين برلمان منتخب، كما كان هناك فصل للسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. وكان من الممكن إن استمر ذلك العهد أن تكون ليبيا اليوم في مصاف العالم الحر من الدول الديمقراطية.

إلا أن انقلاب العقيد قد قضى على تلك التجربة. وصارت ليبيا في عهده من أعنى الديكتاتوريات التي عرفها العالم. لقد عانى الشعب الليبي ولفترة ٤٢ عاما من الحكم المطلق للفرد الواحد. فلم تعرف ليبيا خلال حكم العقيد القذافي أي شكل من أشكال الديمقراطية إلى أن جاء اليوم الذي قال فيه الشعب الليبي كلمته بأن يتحرر من هذا النظام وإلى الأبد. وهو يتطلع اليوم إلى أن يبدأ حياة جديدة في ظل دولة القانون الحديثة - دولة ديمقراطية تؤمن بالتعددية واحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية.

فالديمقراطية بالنسبة لنا هي الخيار، بل أكثر من خيار - هي حاجة ماسة لا يمكن التنازل عنها. ويأمل الشعب الليبي أن يقف المجتمع الدولي إلى جانبه لتحقيق تطلعاته المشروعة في إقامة دولته الديمقراطية. وبالفعل تولت الأمم المتحدة قيادة جهود المجتمع الدولي دعما لعملية الانتقال وإعادة البناء التي تقودها ليبيا وتهدف إلى إقامة دولة ديمقراطية مستقلة موحدة من خلال إنشاء بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، في ظل قيادة الممثل الخاص للأمين العام إيان مارتين. بموجب قرار مجلس الأمن ٢٠٠٩ (٢٠١١)، لمساعدة الجهود الوطنية الليبية الرامية إلى استعادة الأمن والنظام

لقد قيل إن مستقبل أي حكومة ديمقراطية لا يمكن أن ينفصل من السياق العالمي الذي لا بد أن تعمل فيه كل المجتمعات. ولذلك، من الواضح أن إجراء حوار عالمي أمر أساسي لنا جميعاً نحن الذين نعتنق الديمقراطية الحقيقية والشاملة للجميع حتى تتمكن من العمل بشكل جماعي لدعم ما أحرز من مكاسب في تحقيق الديمقراطية وللتصدي للتحديات الماثلة للتقدم الديمقراطي. ويمكن للديمقراطيات الجديدة والمستعارة أن تتعلم كل واحدة منها من الأخرى وأيضاً من الديمقراطيات القديمة والراسخة. كما أن على الديمقراطيات القديمة والراسخة أن تتعلم من الديمقراطيات الجديدة لأن الديمقراطية تتطور مع تحديات الأزمنة المتغيرة.

ويقر وفد بلدي بقيمة الديمقراطية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من العمليات السياسية للمصالحة وتنمية المجتمعات الوطنية ولتحقيق السلام والأمن في المجتمع الدولي في إطار مفهوم واسع وشامل للأمن. ويجسد دعمنا المستمر لمبادرات وبرامج مجموعات البلدان ذات التطلعات المشتركة، مثل المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعارة ومجتمع الديمقراطيات، عزمنا على تعزيز الديمقراطية في جميع أرجاء العالم بينما نواصل زيادة تعزيز الممارسات والمؤسسات الديمقراطية الخاصة بنا في وطننا.

وفي ذلك السياق نقدم دعمنا الكامل لمنظومة الأمم المتحدة في تعزيز الديمقراطية ونتفق مع توصيات الأمين العام بشأن تعزيز تأثير اليوم الدولي للديمقراطية، وتعزيز المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في مجال الديمقراطية، وبناء أوجه التآزر وتعزيز درجة التكامل والتعاون بين المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعارة ومجتمع الديمقراطيات.

إن وفد بلدي على يقين بأن طموحاتنا المشتركة إلى تحقيق الديمقراطية ستمكنا جميعاً من احتضان الديمقراطية الحقيقية والشاملة، والتصدي بشكل جماعي للتحديات التي

وفي الأشهر الأخيرة، شهدنا موجة من التطلعات الشعبية إلى الديمقراطية في مختلف أجزاء العالم، بما في ذلك عبر أجزاء من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فالشعوب تعبر عن الآمال التي تراودها في إنشاء مجتمعات أكثر انفتاحاً وديمقراطية، إدراكاً منها أن بوسع الديمقراطية زيادة تعزيز الحقوق والحريات الأساسية للشعوب، مثل حق المواطنين في اختيار ممثليهم من خلال انتخابات منتظمة وحرّة ونزيهة مع الاقتراع العام والمتكافئ، والحق في الحماية المتساوية في إطار القانون، وفي حرية الرأي والتعبير، وفي التجمع السلمي وتكوين الجمعيات وفي حرية الفكر والضمير والدين.

وخلال هذه المرحلة الحرجة في عملية الانتقال وتوطيد الديمقراطية في بلدان تلك المناطق، من الضروري أن تكون الأمم المتحدة على استعداد لتقديم تجربتها لضمان تعزيز العمليات الديمقراطية، وبخاصة في أجزاء العالم حيث لا تزال الديمقراطية هشة. وفي ذلك الصدد، نرحب بالنطاق الواسع من المساعدة المتعددة الأوجه التي لا تزال الأمم المتحدة تقدمها للنهوض بالجهود الوطنية التي تعزز وتطور العمليات والمؤسسات الديمقراطية الشفافة والتشاركية والخاضعة للمساءلة. وتشمل تلك المساعدة تقديم الدعم لتعزيز الحكم الديمقراطي وسيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ووضع الدساتير وتقديم المساعدة الانتخابية لزيادة المشاركة المدنية ولتمكين المرأة.

كما أننا ندعم نهج الأمين العام لاستخدام الدروس المستفادة وتبادل الأقران للممارسات التي ثبت نجاحها باعتبارها شكلاً قيماً من أشكال المساعدة. فهي تعزز وتستكمل جهود ومبادرات الحركات الديمقراطية العالمية مثل المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعارة ومجتمع الديمقراطيات الرامية إلى تشجيع القيم الديمقراطية بروح التعاون الدولي.

الاضطلاع بعدد واسع من الأنشطة، التي سعت إلى تحقيق أهداف من أهمها تعزيز هوية وأهمية حركة الديمقراطيات، وتنشيط الحوار الدولي حول مفاهيم ومبادئ الديمقراطية وقيمها الجوهرية وتطوير وتعزيز ثقافة الشراكة مع الحكومات والاتحاد البرلماني الدولي، ومنتدى المجتمع الدولي المعني بالديمقراطية، والأمم المتحدة.

كما سعت دولة قطر إلى وضع البنية الأساسية لكيان تنفيذي دائم يكون مسؤولاً عن تنفيذ برنامج أعمال الحركة، ويكون نموذجاً يُحتذى به من قبل الرئاسة القادمة للحركة.

في سياق الحديث عن الجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، لا بد من التنويه بالدور الكبير الذي تبذله الأمم المتحدة في تطوير المؤسسات والممارسات الديمقراطية وتعزيزها في العالم، من خلال تعزيز قدرات البلدان على تنفيذ مبادئ وممارسات الديمقراطية، ودعم إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وتشجيع المجتمع المدني على المشاركة الشعبية، وإسداء الوساطات في الأوضاع السياسية المضطربة منعاً لنشوب النزاع، وغيرها من الجهود. وانطلاقاً من إيماننا بأهمية الدور الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال، فلقد أولت دولة قطر اهتماماً خاصاً لإنشاء صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، الذي يهدف إلى تشجيع الأخذ بالديمقراطية في كافة أنحاء العالم من خلال تقديم المساعدة للمشاريع الرامية إلى توطيد وتعزيز المؤسسات الديمقراطية وتيسير الأخذ بالحكم الديمقراطي.

وعلى الرغم من تحقيق العديد من الإصلاحات الديمقراطية، في عديد من الأقاليم، إلا أنه لا تزال هناك تحديات جوهرية في أجزاء عدة من العالم من أجل التوصل إلى تحقيق الديمقراطية الحقيقية. وكما أكد إعلان الألفية، فإنه

تتطوي عليها المثل الديمقراطية وتحويلها إلى فرص لدعم وتعزيز مؤسسة الديمقراطية في كل أنحاء العالم.

السيد الهاجري (قطر): لقد بدأت دولة قطر، منذ سنوات عدة، مسيرتها الديمقراطية، بخطوات حثيثة وجريئة نحو الديمقراطية الحقيقية تحت الرعاية والتوجيهات الرشيدة من حضرة صاحب السمو، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، الذي أكد في مناسبات عديدة تصميمه على متابعة هذه المسيرة الديمقراطية والعمل على إرساء قواعدها وإنجاحها لبناء دولة القانون، القائمة على الشفافية والمحاسبة، وتعزيز دور المؤسسات الدستورية والشرعية. وتأكيداً لذلك فقد أعلن سموه خلال افتتاح أعمال مجلس الشورى أن دولة قطر ستشهد أول انتخابات للمجلس في النصف الثاني من عام ٢٠١٣.

لقد اضطلعت المؤتمرات الدولية للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة بدور بارز في تعزيز الديمقراطية. كما أن مشاركة الحكومات والبرلمانات ومنظمات المجتمع المدني في مثل هذه المؤتمرات بصورة فعالة وإيجابية، تعتبر تجربة رائدة تساهم في تقديم فرص متكافئة في جو ديمقراطي حر ومفتوح، وتبادل المعلومات والخبرات، الأمر الذي لا يؤدي إلى إثراء الخبرات النظرية والعملية للإصلاحات الديمقراطية فحسب، بل يمكن أيضاً منظمات المجتمع المدني من إقامة الشبكات والتعاون الوثيق في عملية تعزيز إرساء الديمقراطية على المستوى الإقليمي.

وكما تعلم الجمعية العامة، فإن دولة قطر كانت قد استضافت المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، في الدوحة في عام ٢٠٠٦، الذي هدف إلى تعزيز الديمقراطية عالمياً، وذلك من خلال متابعة وتنفيذ توصيات المؤتمر. فمنذ نهاية عام ٢٠٠٦ حتى الآن، أحرز الحراك الديمقراطي تقدماً كبيراً في العديد من الأقاليم، وجرى

شكلت جميعها عوامل ساعدت في تفجير الثورات الحديثة التي اندلعت في الشرق الأوسط.

وفي ظل هذه الظروف، طالب الشباب بدورهم، بتغييرات حقيقية تؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويتضح من الثورات الأخيرة في الشرق الأوسط أن هناك وسائل جديدة ساعدت على تسريع إحداث التغيير، وذلك من خلال استخدام وسائل الإعلام الاجتماعية والإنترنت. فلقد استطاع الشباب في مجتمعاتنا تسخير القوة الكامنة في هذه الموارد واستخدامها من أجل إحداث تغيير إيجابي. وهكذا برهنت الأحداث أن الحكومات التي لديها الرغبة والقدرة للانخراط الإيجابي مع الشباب، هي الأكثر احتمالا لتحقيق النجاح والتكيف مع استمرارية التغيير داخل مجتمعاتها. وعلى هذا النحو، ينبغي للحكومات أن تتعلم الكيفية التي تتعامل بها مع الشباب في مجتمعاتهم، وتشجيع العملية الديمقراطية للتغيير.

السيد باليرو بريسنو (جمهورية فنزويلا البوليفارية)
(تكلم بالإسبانية): في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، كلّفت الجمعية العامة جمهورية فنزويلا البوليفارية بمهمة رئاسة حركة الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

ولسوء الطالع، ولأسباب معروفة جيدا في كل أنحاء العالم، لم يتمكن بلدي من استضافة مؤتمر دولي لهذا الغرض. وفي هذا السياق، وتماشيا مع تقاليد الحركة وممارساتها، بدأ وفد بلدي إجراءات إحالة الرئاسة إلى دولة عضو في منطقة إقليمية أخرى. وأود أن أؤكد على أننا قمنا أثناء رئاستنا بأنشطة لتعزيز أهمية حركة الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة في كل أنحاء العالم، وسوف نقدم تقريرا عن تلك الأنشطة في موعد لاحق.

وتجري الآن عملية انتخاب الرئيس الجديد لحركة الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. ويتوقف اختيار البلد

لن الأهمية. يمكن أن تتعاون الحكومات والبرلمانات الوطنية والمحلية مع المجتمع المدني من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وتحويل هذه التحديات إلى فرص من شأنها أن تعزز الحكم الديمقراطي الفعال، وأن تأخذ بعين الاعتبار الحاجة لتطوير إصلاحات ديمقراطية تنبع من الداخل آخذة في الحسبان الثقافات والتقاليد التي يتميز بها كل على حدة، مع العمل وفقا لروح ومبادئ الوثائق الدولية ذات الصلة.

إن إحدى أهم الإنجازات البارزة التي حققها المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، في ظل رئاسة دولة قطر، تتمثل في إعلان الجمعية العامة في ١٥ أيلول/سبتمبر من كل عام، اليوم الدولي للديمقراطية، والذي احتفل به للمرة الأولى في عام ٢٠٠٨. ويشكل اليوم الدولي للديمقراطية فرصة لزيادة الوعي بأهمية تقدير المواطنين للديمقراطية، والمشاركة في بناء المجتمعات القائمة على العدل والمساواة. ولقد كانت هذه السنة سنة حافلة من تاريخ الديمقراطيات، من خلال التحولات والانتصارات التي حققتها الشعوب، وفي طليعتها الشباب، في مجال التعبير عن حرية الرأي وتقرير المصير.

ولا شك أن رياح التغيير الأخيرة التي اجتاحت الشرق الأوسط قد أدهشت كثيرا من الدول الكبرى والصغرى، على السواء، وذلك نظرا للسرعة التي انطلقت بها تلك التغييرات وبسبب وجود عوامل أدت إلى حدوثها بهذه السرعة، ومنها: قضايا الأمن، والقضايا الاقتصادية والاجتماعية، وقضايا التنمية، والحد من الفقر، وتفشي البطالة بين الشباب من الجنسين، الذين يشكلون حوالي ٦٠ في المائة من تعداد السكان، وفشل الحكومات في اتخاذ الإجراءات المناسبة التي تكفل العمالة الكاملة والمنتجة، والعمل اللائق للجميع، والحق في التعليم، والنظم الصحية الفعالة، وتوسيع نطاق الفرص أمام الابتكار والإبداع، حيث

ولا يحق لأي بلد أن يقدم نفسه نموذجاً للديمقراطية، ولا يحق له كذلك أن يصدر نموذجاً سياسياً إلى بلدان لها تاريخ مختلف وثقافات وتقاليد مختلفة. واستخدام القوة والعنف لفرض الديمقراطية يتنافى مع جوهرها ويتناقض مع قيمها ومبادئها.

إننا نتمنى للرئيس المقبل لحركة الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة كل نجاح في تنفيذ ولايتها.

السيد الجراندي (تونس): شكراً لكم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لوفد بلدي للتحدث بشأن هذا الموضوع الهام.

(تكلم بالفرنسية)

ترحب تونس بتقرير الأمين العام المعنون "دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة" (A/66/353) وتهيب بجميع الدول الأعضاء أن تولي اهتماماً خاصاً للتوصيات الواردة في ذلك التقرير الهام.

ومما لا شك فيه أن الثورة الشعبية التي شهدتها تونس كانت ثورة ضد الدكتاتورية والظلم والفساد. غير أنها كانت أساساً طموحاً إلى وضع الأساس لمجتمع قائم على القيم الحديثة للديمقراطية والمواطنة، التي تمهد سبيلاً جديداً للتقدم حيث الجميع بلا استثناء المسؤولية عن كفالة بناء مجتمع حقيقي قائم على القيم العالمية للحرية والعدالة والمساواة، ويسعى إلى الحفاظ على الكرامة الإنسانية وضمان حقوق الشعب ضد أي شكل من أشكال التمييز أو الإقصاء الاجتماعي.

وقد كانت الثورة معلماً تاريخياً. وكانت خطوة حاسمة أعادت رسم مسار تونس، لكي تتمكن من استعادة مكانها في أسرة الأمم وفي صفوف القوى الحيوية التي تدعم حقوق الإنسان العالمية المتمثلة في الحرية والديمقراطية

الذي سترأس الدورة المقبلة لحركة الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة على توصل بلدان أوروبا الشرقية إلى توافق في الآراء بهذا الشأن. وعند حدوث ذلك، ستعرض جمهورية فترولا البوليفارية مع البلد الذي سترأس الحركة مشروع قرار بشأن دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات لدعم وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة في إطار البند ٣٢ من جدول الأعمال.

ويؤكد بلدي على أن جميع مناطق العالم وحكوماتها وبرلمانها ومنظمات مجتمعاتها المدنية والاجتماعية ممثلة في حركة الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. وتعزز الحركة المثل الديمقراطية في إطار العدالة الاجتماعية والتنوع الديني والثقافي. ولا ينبغي فهم الديمقراطية على أنها مجرد نظام سياسي، بل بوصفها شكلاً متكاملًا من أشكال التنظيم المجتمعي، وأسلوب حياة، يتطور آخذاً في الاعتبار الخصائص والثقافات والتقاليد الخاصة لكل بلد ومنطقة في العالم. إن التنوع الثري للديمقراطيات والتعددية السياسية والثقافية يشكلان المشهد العالمي لعصرنا. وبينما قد تتشاطر الديمقراطيات سمات مشتركة، لا يوجد هناك نموذج واحد أو عالمي للديمقراطية.

وقد اختارت جمهورية فترولا البوليفارية، بقيادة الرئيس هوغو شافيز فرياس، نموذجاً للديمقراطية التشاركية من خلال عملية تأسيسية مستمرة قائمة على أساس سيادة الشعب، مما مكن الشعب من تحديد مصيره بنفسه. ونتيجة لذلك، تزدهر الآن الحريات السياسية والمدنية في فترولا، ونحن نتقدم نحو النجاح في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي سيستفيد منها جميع الفتروليين، وليس فحسب النخبة السياسية أو الاقتصادية التي احتكرت السلطة في بلدنا فيما مضى.

وتود تونس أن تغتنم هذه الفرصة لإعادة تأكيد دعوتها إلى جميع الدول ذات الصلة للمساعدة في إعادة الأصول التونسية لكفالة استخدامها في مختلف البرامج الإنمائية الملحة، التي ستساعد على إرساء الديمقراطية على أساس اقتصادي قوي.

وتونس عاقدة العزم على مواجهة التحديات التي ينطوي عليها إرساء الديمقراطية وسيادة القانون الحقيقية والمؤسسات الديمقراطية. وكان أحد التحديات الرئيسية التي واجهها بلدنا هو تنظيم انتخابات حرة وشفافة للجمعية الوطنية، والتي جرت في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر. وقد تولت آلية انتخابية مستقلة الاستعدادات لإجراء الانتخابات. وتدفق التونسيون بأعداد ضخمة للمشاركة في أول انتخابات حرة وشفافة في تاريخ تونس وتمكنوا من الاقتراع بحماس ومشاعر متأججة لكي ينتخبوا الجمعية التأسيسية. وبالنسبة للعديد من التونسيين، كانت تلك هي المرة الأولى في حياتهم التي يدلون بأصواتهم فيها. وتجلّى في الإقبال الكبير على التصويت توق الشعب إلى الديمقراطية والعدالة والحرة.

وفي ذلك الصدد، أود أن أبلغ الجمعية العامة بأن الإقبال على الاقتراع كان هائلا بشكل واضح، إذ تجاوز نسبة ٨٠ في المائة في العديد من مراكز الاقتراع. كما أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالجهود التي بذلتها جميع هيئات الأمم المتحدة التي سعت إلى دعم العملية الديمقراطية في تونس منذ البداية.

وأود كذلك أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر الإعراب عن جزيل الشكر للأمين العام بان كي - مون، الذي ظل متمسكا بثقته في الشعب التونسي وخياراته. وقد دعم الأمين العام شخصيا العملية الديمقراطية في تونس منذ انطلاق الثورة في ١٤ كانون الثاني/يناير.

والتسامح وتكافؤ الفرص واحترام حقوق الإنسان بجميع جوانبها وأبعادها.

واليوم، وُضع تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات المدنية والديمقراطية على رأس أولويات بلندا. والحكومة التونسية الانتقالية مصممة على تحويل تلك القيم إلى واقع حقيقي بما يتماشى مع أهداف الثورة الشعبية. وبناء على ذلك، اعتمدت الحكومة نهجا قائما على تعزيز وحماية حقوق الإنسان، حيث تجلّى ذلك بشكل خاص في إصدار العفو العام عن جميع السجناء السياسيين في ظل النظام السابق؛ وحل الأجهزة السياسية الأمنية؛ وانضمام تونس إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وإلى البروتوكولات الاختيارية للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وبالمثل، بدأنا في تونس في فتح مكاتب ومراكز تمثيلية للعديد من الوكالات والمنظمات الدولية الناشطة في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وفي هذا الصدد، تسعى حكومة تونس إلى تسريع عملية إصلاح الجهاز القضائي لمواءمته مع المتطلبات الجديدة لمكافحة الفساد ومحاكمة من تورطوا في قتل المتظاهرين وأعمال التعذيب، بالإضافة إلى من تورطوا في نهب الأصول العامة، وذلك من خلال إنشاء لجنيتين وطنيتين مستقلتين مسؤولتين عن التحقيق في قضايا الفساد والمخالفات المالية، والتحقيق في الانتهاكات والاعتداءات ضد الشعب التونسي خلال الثورة، وعن تنفيذ الآليات الدولية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣ التي اعتمدها تونس، وتعمل على إعادة تكييف قوانينها الوطنية معها.

الجديدة أو المستعادة هامة جدا. كل ديمقراطية فريدة، ولكن الدروس المستفادة في بلد واحد يمر بعملية إرساء الديمقراطية يُرجح أن تكون مهمة جدا بالنسبة إلى بلدان أخرى تسير على مسار مماثل. سواصل توفير بُعْد برلماني للمؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة وسنعمل على تحقيق التقارب بينه وبين آلية مماثلة، هي مجتمع الديمقراطيات. وندعو جميع البلدان إلى المشاركة بنشاط في تلك الاجتماعات بغية المساعدة في تعزيز الديمقراطية على النطاق العالمي.

إن الانتخابات وحدها لا تؤدي إلى الاستقرار السياسي، ولا شيء يضمن ألا تترد الديمقراطيات الجديدة إلى نظم استبدادية. لدى معظم البلدان في العالم نظم حكم متعددة الأحزاب. ومع ذلك، ثمة الكثير الذي ينبغي فعله لتوطيد المؤسسات الديمقراطية المفتوحة والفعالة. إن توطيد الديمقراطية يتطلب وقتا وأيضا الالتزام على الأمد الطويل من قبل سلطات الدولة. ودون ذلك الالتزام قد يخفق القادة السياسيون في تلبية توقعات الشعب.

وخلال العام المنصرم، جرى تذكيرنا مرات كثيرة بأن تحية زعيم استبدادي لا تضمن تلقائيا ولادة الديمقراطية. إن ذلك يتطلب وجود مؤسسات تمثيلية قوية يمكنها زيادة تعزيز ثقافة الديمقراطية. إن توطيد الديمقراطية يتطلب، إذن، اتخاذ تدابير نشطة لكفالة حوار مستمر بين الممثلين السياسيين والمواطنين. ويجب على الديمقراطية الفاعلة أن تسمح بسماع جميع أصوات المجتمع.

وتؤدي البرلمانات دورا حاسما في بناء علاقة بين القادة السياسيين والمواطنين وفي توفير الأساس لديمقراطية قابلة للحياة. وتحتاج البرلمانات، بوصفها أكثر مؤسسات الحكم تمثيلا، إلى ضمان أن تنعكس المصالح المختلفة للمجتمع في سياسات سليمة يتم التوفيق بينها وتوضيحها

أود أن أؤكد مرة أخرى على أهمية تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، خاصة فيما يتعلق بالمساعدة الدولية التي ستقدم دعما لحالات الانتقال الديمقراطي والاهتمام الخاص الذي ينبغي أن يولى للشباب بوصفهم عوامل التغيير وحملّة قيمتي الديمقراطية والحرية.

وأخيرا، اسمحوا لي بأن أكرر التأكيد على الاحترام الكبير من قبل تونس لالتزاماتها الدولية والإقليمية بوصفها بلدا يعمل من أجل السلام والشرعية الدولية وتحقيق مبادئ وقيم الأمم المتحدة. إننا مصممون على أداء دور نشط على صعيد العلاقات الدولية وعلى تلبية تطلعات شعب حقق ثورة سلمية تهدف إلى التصدي إلى تحديات الديمقراطية واستعادة حقوقه وحرته وكرامته.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للقرار ٣٢/٥٧، المؤرخ في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد البرلماني الدولي.

السيد موتير (الاتحاد البرلماني الدولي) (تكلم بالإنكليزية): من الممكن أن تمثل سنة ٢٠١١ أكبر وثبة قُدُما صوب الديمقراطية خلال جيل. عبر العالم العربي، أحدثت التطلعات الشعبية إلى الحرية والديمقراطية تغييرات لم تكن متصورة قبل سنة واحدة فحسب. أطاحت ثورات في تونس ومصر وليبيا بنظم قائمة منذ وقت طويل، وشرعت تلك البلدان في السير على الطريق الصعب والغامض لإرساء الديمقراطية. وحالات الانتقال هذه هشة. لا يمكن لأحد أن يقول ما هو مدى التقدم الذي يمكن أن يحرز بعد سنة من الآن، أو ما هو الاتجاه الذي ستتخذه. لكن الرغبة في الحرية قوية. وما أن يطلق لها العنان تصبح قوة لا يمكن احتوائها بسهولة.

يعتقد الاتحاد البرلماني الدولي أن المنتديات الدولية التي تيسر تشاطر الممارسات الطيبة فيما بين الديمقراطيات

وأيضاً القيام على نحو متزايد بحل المشاكل الشخصية للناخبين. ولا يمكن تلبية توقعات المواطنين إلا بإعطاء الفرصة للبرلمانيين للتركيز على مهامهم الرئيسية في مجال سن القوانين ومساءلة الحكومات. ولتناول هذه المسألة، كان الموضوع الذي حدده الاتحاد البرلماني الدولي لليوم الدولي للديمقراطية هذا العام هو "ما الذي يتوقعه المواطنون من برلماناتهم؟" وبغية تعزيز فهمنا للعلاقة بين البرلمانات والمواطنين، يتعاون الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لنشر التقرير البرلماني العالمي الأول الذي سيصدر في أوائل ٢٠١٢. وأجريت دراسة استقصائية شملت أكثر من ١٠٠٠ من أعضاء البرلمانات حول العالم من أجل التقرير، الذي يدرس كيفية تكيف البرلمانات لتتناول بفعالية احتياجات الناس المتغيرة باستمرار.

وختاماً، بصرف النظر عن الاختلافات التاريخية والثقافية والاقتصادية، فإن التطلع إلى العيش في مجتمعات تقوم على أساس سيادة القانون والعدالة والمساواة وحقوق الإنسان والقيم الديمقراطية تطلع عالمي. ستستمر تلك القيم في توجيه عمل الاتحاد البرلماني الدولي في هذه المنعطف الحاسم في تطور الديمقراطية حول العالم. يبدو المستقبل مشرقاً ما دمنا على استعداد لاغتنام الفرصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للقرار ٨٣/٥٨، المتخذ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية.

السيد توماسولي (المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية) (تكلم بالإنكليزية): يؤكد المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية مجدداً التزامه بالعمل في شراكة مع الأمم المتحدة، بما في ذلك في سياق العمليات من أجل الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، لدعم بناء

بما يعود بالنفع على الجميع. ويخصص الاتحاد البرلماني الدولي قدراً كبيراً من عمله لمساعدة البرلمانات في أن تصبح ديمقراطية بشكل متزايد، أي أكثر تمثيلاً وشفافية ومساءلة وفعالية ويُسرّاً في الوصول إليها. وخلال السنة المنصرمة شارك الاتحاد البرلماني الدولي في مشاريع لبناء القدرات في أفغانستان وكمبوديا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا - بيساو وملديف وفلسطين ورواندا وسيشيل وسيراليون والسودان وفييت نام. وتشمل هذه المشاريع، من بين جوانب كثيرة أخرى، تقديم الخدمات الاستشارية بشأن الأخلاقيات والتزاهة، والدعم للبرلمانيات والمجموعات النسائية، والمشاركة البرلمانية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إن الأساس لعلاقة الثقة بين الممثلين السياسيين والمواطنين هو، بالطبع، الانتخابات الحرة والتهيئة والشفافية والمساءلة في تمويل الحياة السياسية. وتحقيقاً لهذا الهدف، أبدت البرلمانات الممثلة في جمعية الاتحاد البرلماني الدولي الـ ١٢٤ في نيسان/أبريل الالتزام السياسي باتخاذ قرار بشأن منع العنف الانتخابي وقرار آخر بشأن الشفافية والمساءلة في تمويل الأحزاب السياسية والحملات الانتخابية. إن جلسة الاستماع المقبلة للبرلمانيين بالأمم المتحدة، بعد أسبوع من الآن، ستتناول مسألة المساءلة السياسية من منظور المشاركة السياسية للشباب والتعاون الفعال مع المجتمع المدني وشفافية الميزانية.

ويعمل الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً على تزويد البرلمانات بالأدوات الضرورية لتوعية ناخبينها بمبادئ الديمقراطية وبدور البرلمانات في إطارها. يتوقع الناس في أنحاء العالم الكثير من ممثليهم، خاصة في الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، لكن هذه التوقعات قد لا تكون واقعية في أغلب الحالات. إن البرلمانيين يُطلب إليهم تقديم المساعدة في تيسير سبل الوصول إلى الرعاية الصحية والمدارس وفرص العمل،

والشباب الذين يشعرون بالإقصاء أو التهميش من قبل النخب السياسية أو الاقتصادية. كانت تلك القضايا التي دفعت بائع حضر في تونس إلى الاحتجاج - ليبدأ بذلك تسلسل الأحداث في العالم العربي الأوسع.

وفي ضوء ذلك، ما هي الآثار المترتبة على قرن المواطن من أجل الديمقراطية؟ أكدت مجددا الأحداث الأخيرة على أن المواطنين هم قلب الديمقراطية وأن الديمقراطية أثبتت أنها محورية بالنسبة إلى تطلعات المواطنين. المواطنون هم القوة المحركة للتغيير الديمقراطي، وينبغي للجهات الفاعلة الدولية أن تحترم قيادتهم في بناء ديمقراطياتهم.

إن التحول في مواقع السلطة إلى المواطن يأتي أيضا بتحديات كثيرة، وليس أقلها أهمية الحاجة إلى سد الفجوة بين التعبئة الشعبية والمؤسسات السياسية التقليدية. وعلى الرغم من أن الأحزاب السياسية والجهات الفاعلة التقليدية في الديمقراطية اعترافا بالضعف، فإن عمليات التعبير غير الرسمية والتعبئة السياسية تزداد قوة. ويلجأ الشباب للتعبير عن آرائه وتفريغ احباطاته وتعبئة صفوفه، إلى وسائط التواصل الاجتماعي بدلا من المؤسسات الديمقراطية.

وفي الوقت نفسه، لا يمكن للديمقراطية أن تحقق الأهداف دون وجود المؤسسات. وذلك يعني أننا بحاجة إلى السعي إلى تبني نهج جديدة مبتكرة تسمح بتعزيز الديمقراطية - وليس بإضعافها - عن طريق التحول المستمر في مواقع السلطة إلى المواطن. ولعمل ذلك، يتعين علينا الاستفادة من تجارب بلدان الجنوب في العالم ونجمعها، لا من الديمقراطيات الراسخة التقليدية بدرجة أكبر. إن الجهات الفاعلة الدولية التي تعمل مع الديمقراطية بحاجة إلى أن تتصل بالجماعات الاجتماعية الجديدة وأن تكون مصدرا للمعرفة بالنسبة للناس لا بالنسبة لنخب المجتمعات فحسب. والأكثر أهمية هو أن الجهات الفاعلة الدولية التي تعمل مع الديمقراطية بحاجة إلى

الديمقراطية بالتأكيد على الروابط بين الديمقراطية والأعمدة التي تركز عليها أعمال الأمم المتحدة.

وفي مناسبة الاحتفال في الآونة الأخيرة باليوم الدولي للديمقراطية، أكد المعهد الدولي على حاجة الجميع إلى فهم أننا الآن على نحو أكيد في قرن المواطن. وخير مثال على ذلك أحداث السنة المنصرمة في المنطقة العربية. وخلال العقد المنصرم شهدنا تحولا في مواقع السلطة من الدولة إلى الشعب بطريقة لم يسبق لها مثيلا. أدت العولمة إلى انهيار الحدود الوطنية وأدت ثورة الاتصالات إلى تسوية البنى الهرمية الإعلامية في المجتمعات.

لدى الناس الآن إمكانية الوصول إلى المعلومات أكثر من أي وقت مضى، وهم يستعملون تلك المعلومات من أجل التأثير في عمليات صنع القرار على المستوى السياسي. يؤدي الأفراد والمنظمات غير الحكومية أدوارا متزايدة باستمرار في وضع السياسات. ويعني الوصول الشعبي إلى تدفقات المعلومات عبر الوطنية أن الأحداث في بلد يمكنها أن تتسبب بسرعة في تداعيات في آخر. إن المعلومات عن صنع القرار السياسي لم تعد في أيدي القلة، ولكنها تنتقل في الوقت الحقيقي في جميع أنحاء العالم. ويوجد ذلك حاجة أكثر إلحاحا إلى المساءلة لصانعي القرار. إن سياسة الكواليس لم تعد مجدية، إذ أن المواطنين يمكنهم أن يحملوا بسهولة أكبر قادتهم السياسيين المسؤولية.

أدت التنمية الاقتصادية في بلدان كثيرة إلى صعود الطبقة الوسطى التي تطالب لا بتلبية احتياجاتها الاقتصادية الأساسية فحسب ولكن بإمكانية الوصول على قدم المساواة إلى الفرص الاقتصادية وإلى صنع القرار السياسي أيضا. يشكل التفاوت الاقتصادي وإمكانية الحصول على الفرص وزيادة التطلع إلى الحريات الأساسية والكرامة الإنسانية قوى محفزة كبيرة في بلدان كثيرة، وخصوصا فيما بين الشباب

الرامية إلى تعزيز بناء قدرات الدول الأكثر احتياجاً لمثل هذه البرامج. لذا، فإن مركز الأمم المتحدة والصندوق الاستثماري الخاص به الذي يقدر بقيمة ١٠ ملايين دولار يعد الحجر الأساسي لتفعيل الأنشطة العديدة لمكافحة الإرهاب ويخفف من الأعباء المالية للأمم المتحدة على مدى ثلاث سنوات قادمة، ويعطي فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب مجالاً واسعاً لتنفيذ العديد من البرامج والأنشطة الهامة في هذا المجال وتطبيق حي على أرض الواقع لجميع القرارات المعنية التي ذكرت أعلاه.

لقد عُقد العديد من المشاورات بين الدول الأعضاء خلال انعقاد الدورة السادسة والستين لعام ٢٠١١ تحت مظلة مفهوم الشفافية وبناء روح التوافق على مشروع القرار المطروح أمامكم. وقد كانت أولى ثمار هذا التوافق هو مشروع قرار الجمعية العامة المطروح أمامكم [A/C.6/66/L.25](#) الذي وافقت جميع الدول على تبنيه في اللجنة السادسة يوم ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ خلال الاجتماع الثلاثين وصدر عبر البيان الصحفي الرسمي للأمم المتحدة في الدورة السادسة والستين الخاص باللجنة السادسة [GA/L.3430](#).

لقد شهد الشهر الماضي اجتماعات مميزة بشأن مكافحة الإرهاب هي كل من الندوة الرفيعة المستوى التي عقدها الأمين العام للأمم المتحدة على هامش المناقشة العامة للدورة السادسة والستين للجمعية العامة، وكذلك الاجتماع بمناسبة الذكرى العاشرة لتأسيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وكذلك اجتماع اللجنة السادسة لمناقشة البند المتعلق بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي. ومما أكدت هذه الاجتماعات التقدم الكبير المحرز في مجال مكافحة الإرهاب على مدى العقد الماضي سواء من حيث التشريعات الوطنية أو تبادل الخبرات. وإنه بالمقابل لا تزال هنالك تحديات تواجه المجتمع الدولي في سعيه للتخلص من الإرهاب.

احترام الناس ودعم سلامتهم في جهودهم الذاتية لبناء الديمقراطية. إن المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية على استعداد، مع الأمم المتحدة، لتلبية هذه التوقعات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٣٢ من جدول الأعمال.

البند ١١٨ من جدول الأعمال

استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب

مشروع قرار (A/66/L.5/Rev.1)

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية

السعودية لعرض مشروع القرار [A/66/L.5/Rev.1](#).

السيد العبيدي (المملكة العربية السعودية): تود حكومة المملكة العربية السعودية أن تتقدم بمشروع القرار المقدم من وفد المملكة العربية السعودية والمندوب في الوثيقة [A/66/L.5/Rev.1](#)، المعنون "مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب". ويأتي هذا المركز كنتيجة لجهود المجتمع الدولي والدول الأعضاء للترحيب به عبر دعم وتأييد الاتفاقية التي وقعت بين الأمم المتحدة والمملكة العربية السعودية يوم ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، حيث عبرت المملكة العربية السعودية عن حرصها على دعم الجهود الدولية المتمثلة في إطار الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب والتزامها بتطبيق قرارات الأمم المتحدة ٢٨٨/٦٠ و ٢٧٢/٦٢ و ٢٣٥/٦٤ و ٢٩٧/٦٤.

إن حكومة بلدي تعي جيداً الأزمة المالية التي يمر بها المجتمع الدولي وندرة الموارد المالية المتاحة للأمم المتحدة التي تستخدم لتمرير برامج الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب أو فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب والأنشطة والمهام المناطة بها والتي تستدعي المزيد من الجهود

المنعقد في الرياض بتاريخ ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٥، واجتماع وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي المجتمعين في اليمن للفترة من ٢٢ إلى ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، إننا نتطلع إلى المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب والمتوقع أن تستضيفه المملكة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٢، كأول خطوة نحو عالم خال من الإرهاب يسوده الود والسلام والتعايش السلمي بين جميع الحضارات والأعراق والأديان دون استثناء.

إننا ندعو الجمعية العامة لتبني هذا القرار واعتماده بدون تصويت وفق إطار توافق الآراء.

الرئيس: أشكر ممثل المملكة العربية السعودية الموقر وقبل بدء النظر في مشروع القرار A/66/L.5/Rev.1 أود أن أذكر الأعضاء بأن مناقشة البند ١١٨ من جدول الأعمال ستجرى في تاريخ لاحق سيتم الإعلان عنه في أوانه. قبل إعطاء الكلمة للمتكلم تعليلاً للتصويت قبل التصويت أود أن أذكر الوفود بأن بيانات تعليل التصويت تقتصر مدتها على عشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها، والآن أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية الموقر.

السيد فلوح (الجمهورية العربية السورية): أود أن أحيط الجمعية العامة علماً بأن حكومة بلدي قد قررت سحب تبنيتها لمشروع القرار المعنون مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب A/66/L.5/Rev.1.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية لإدخال تنقيحات شفوية على مشروع القرار A/66/L.5/Rev.1.

السيد الفرحان (المملكة العربية السعودية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، نظراً إلى نواح إجرائية، نود أن نعلن عن بعض التنقيحات الشفوية لبعض فقرات القرار A/66/L.5/Rev.1.

أود الإشادة بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية على دعمها لتحقيق هذا الهدف النبيل. واليوم، دعونا نحتفل بهذا الإنجاز الكبير الذي حققناه كفريق عمل موحد يهتم في تقديم أول جهاز أمني متخصص في مكافحة الإرهاب، والمملكة العربية السعودية تدعو الجميع لتبني مشروع القرار الخاص بمركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب لإضفاء الصفة الشرعية على دوره كأداة من أدوات الاستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب وليكون للمركز دور كبير في تعزيز دور الأمم المتحدة في تطبيق السياسات الناجعة للحد من هذه الأنشطة بواسطة تدعيم الأنشطة وبناء القدرات للدول التي في حاجة أكبر لبناء قدراتها في مكافحة الإرهاب.

لقد شهد افتتاح الدورة الحالية السادسة والسنتين للجمعية العامة للأمم المتحدة تطوراً ملحوظاً في عملية تنمية الأنشطة وتفعيلاً حقيقياً للجهود والقرارات الخاصة بمكافحة الإرهاب عبر توثيق الأجهزة والمؤسسات الأهمية ولأول مرة وذلك بتدشين السيد بان كي - مون معالي الأمين العام لمركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب خلال الندوة رفيعة المستوى التي عقدها الأمين العام يوم ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. ويأتي هذا الإنجاز تطبيقاً حقيقياً للقرار ٢٣٥/٦٤ سنة ٢٠٠٩، وبناء على المبادرة التي أطلقها خادم الحرمين الشريفين ملك المملكة العربية السعودية التي تعود في تاريخها إلى مناسبات سياسية مهمة تمثلت في الإعلان البرازيلي الصادر عن القمة العربية الأمريكية اللاتينية التي عقدت يومي ١٠ و ١١ أيار/مايو ٢٠٠٥، وكذلك القمة العربية في الجزائر التي عقدت يوم ٢٢ و ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٥، والاجتماع الوزاري المشترك لدول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي الذي عقد في المنامة يوم ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، والاجتماع الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجي

عمل المركز في نهاية المطاف، وأساليب عمله، ومن الذي سيكون عضوا في مجلسه الاستشاري وكيف سيجري اختيار أعضائه.

لكن، على ضوء تلك الشواغل ومع الأخذ في الاعتبار أن المجتمع الدولي قد منح المركز طابعا فريدا في مجال التصدي للإرهاب، فإن بلدي، الذي يبدي روح التعاون باعتماد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بتوافق الآراء، لن ينتهك ذلك المبدأ السائد حتى الآن. لذلك، اشتكرنا في توافق الآراء كعلامة على التزامنا بمكافحة الإرهاب. ونأمل في أن يؤخذ مبدأ توافق الآراء هذا بعين الاعتبار كلما يعتمد مشروع قرار يخص الاستراتيجية العالمية، لأنه، في حال عدم حصول ذلك، سنعزز تعريض التقدم في ذلك المجال للخطر.

بالمثل، نأمل في رؤية نتائج المركز في التقرير المقبل، كما هو منصوص عليه في مشروع القرار.

الرئيس: استمعنا للمتكلم الأخير في إطار تحليل التصويت قبل التصويت. ستبت الجمعية الآن في مشروع القرار [A/66/L.5/Rev.1](#)، المعنون "مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب" بصيغته المعدلة شفويا. أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد تسانغ ساجين (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه، بعد تقديم مشروع القرار [A/66/L.5/Rev.1](#)، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة، انضمت البلدان التالية أيضا إلى مقدمي مشروع القرار: إسبانيا، ألمانيا، أوزبكستان، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، تشاد، تركيا، جزر القمر، الجبل الأسود، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سلوفينيا، العراق، فرنسا، فنلندا، مدغشقر، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الفقرة ٢ من المنطوق تصبح على النحو التالي:

"ترحب أيضا بالقرار الذي اتخذته المملكة العربية السعودية بأن تمول لفترة ثلاث سنوات مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب الذي سينشأ في إطار مكتب فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، والذي سيمول من التبرعات"

أما التعديل الثاني في الفقرة ٥، من المنطوق فهي على النحو التالي:

"تقرر أن تستعرض تنفيذ هذا القرار في دورتها الثامنة والستين في إطار الاستعراض الرابع من الاستعراضات التي تجرى كل سنتين لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب".

الرئيس: في إطار بيانات تعليل التصويت قبل التصويت، أعطي الكلمة الآن إلى ممثل فترويل الموقر.

السيدة كايو دو دابوان (جمهورية فترويل البوليفارية) (تكلمت بالإسبانية): بداية، أود أن أعيد تأكيد تنديدنا بأي عمل إرهابي بجميع أشكاله ومظاهره، أيا كان مقترفه والجهة التي يستهدفها وحيثما اقترب، بما في ذلك الأعمال الإرهابية التي تتضمن مشاركة مباشرة أو غير مباشرة لدولة من الدول.

ثانيا، نرغب في إعادة لتأكيد على التزامنا بمكافحة الإرهاب. لذلك، يرحب بلدي بأي مبادرة تسعى إلى تحقيق ذلك الهدف. إننا مقتنعون بأن التعاون الدولي يشكل الوسيلة الوحيدة لمنع هذه الآفة من الانتشار. ويبدو أن إنشاء مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب يستجيب لذلك الهدف.

للأسف، فإننا قلقون اليوم من استمرار وجود المركز بعد انقضاء السنوات الثلاث الأولى على إنشائه، بمجرد استنفاد الأموال المتبرع بها. ونحن أيضا قلقون بشأن كيفية

لليبيا المصادقة عليها، وستتعاون الحكومة الليبية مع الدول الأخرى لحماية حقوق الإنسان في كل مكان، وفقا للآليات القائمة في إطار مجلس حقوق الإنسان.

لقد عانى الشعب الليبي كثيرا من انتهاكات حقوق الإنسان على مدى ٤٢ سنة في حكم القذافي، وضحي بما يزيد على ثلاثين ألف من الشهداء، وخمسين ألف من الجرحى والمعاقين، من أجل استرداد حقوقه وكرامته، والعيش بأمان بعد التخلص من الطاغية. هذا الشعب لن يقبل في المستقبل أي انتهاكات لحقوق الإنسان ولن يسمح لطاغية آخر بحكمه والتحكم بمصيره.

إن السلطات الليبية الجديدة تدرك أن بعض التجاوزات قد وقعت خلال المواجهة بين الثوار وقوات الطاغية، وبعد القبض على القذافي مباشرة، وهي لم تتغاضى عنها، ولكن اتضح أنها حوادث فردية منعزلة، يجري الآن التحقيق فيها بعناية من أجل تحقيق العدالة وسيادة القانون وضمان عدم تكرارها.

إن السلطات الليبية الجديدة ستشجع منظمات المجتمع المدني وخاصة تلك المهتمة بحقوق الإنسان، من أجل نشر ثقافة حقوق الإنسان وحماية تلك الحقوق. كما ستقدم الدعم لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والتعاون معها في تحقيق ولايتها.

وأؤكد للجميع بأنه لن يجري أي انتهاك لحقوق الإنسان على الأراضي الليبية في المستقبل وإذا وقع فإن من يقوم به لن يفلت من العقاب. إن مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة في الوثيقة A/66LL.9 يؤكد من جديد التزام ليبيا بتعهداتها بالوفاء بواجباتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، ويقرر إعادة حقوق ليبيا في عضوية مجلس حقوق الإنسان. ويشرفني باسم الدول المتبنية لمشروع القرار

الرئيس: هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تقرر أن تعتمد مشروع القرار A/66/L.5/Rev.1 بصيغته المنقحة شفويا؟

اعتمد مشروع القرار A/66/L.5/Rev.1، بصيغته المنقحة شفويا.

الرئيس: بذلك تختتم الجمعية العامة هذه المرحلة من نظرها في البند ١١٨ من جدول الأعمال.

البند ١٢٠ من جدول الأعمال

تنفيذ قرارات الأمم المتحدة

مشروع القرار A/66/L.9

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا ليعرض

مشروع القرار A/66/L.9

السيد الدباشي (ليبيا): في الأول من آذار/مارس الماضي أصدرت الجمعية العامة القرار ٢٦٥/٦٥ الذي علقت بموجبه عضوية ليبيا في مجلس حقوق الإنسان، وكان قرارا صائبا لدعم الشعب الليبي وللرد على الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان التي كان نظام القذافي يرتكبها، والذي لم يترك وسيلة للقتل والتنكيل بالشعب الليبي إلا واستخدمها، واليوم وقد استطاع الشعب الليبي التخلص من الطاغية، وبدأ العملية السياسية لإقامة دولة ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان، والحريات الأساسية، يحق لليبيا الجديدة أن تعود لمجلس حقوق الإنسان لتساهم مع بقية أعضائه في صون قيم حقوق الإنسان المتفق عليها دوليا، ونشرها وحماية المدافعين عنها. ولا يفوتني هنا أن أجدد التزام المجلس الوطني الانتقالي، المدافعين عنها. ولا يفوتني هنا أن أجدد التزام المجلس الوطني الانتقالي، وجميع السلطات الليبية باحترام كل التزامات ليبيا في مجال حقوق الإنسان، وأؤكد بأن السلطات الجديدة في ليبيا ستحرص على سيادة القانون، وتنفذ بحسن نية الالتزامات الواردة في الاتفاقيات التي سبق

تأمل أوروغواي أن تستفيد ليبيا من هذه الفرص للوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان وأن تتمكن من التعاون مع المنظومة العالمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وفي ذات الوقت، تأمل أوروغواي في أن تطلب ليبيا مساعدة فنية والدعم الذي تحتاجه من منظومة الأمم المتحدة ومن المجتمع الدولي لتنفيذ تلك التوصيات.

الرئيس: استمعنا إلى المتكلم الوحيد في إطار تعليل التصويت.

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/66/L.9 المعنون "إعادة حقوق ليبيا في عضوية مجلس حقوق الإنسان". أعطى الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد جانغ سايجين (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه، علاوة على البلدان الواردة أسماؤها في الوثيقة A/66/L.9، فإن البلدان التالية قد انضمت أيضا إلى مقدمي مشروع القرار: إريتريا، ألمانيا، أندورا، أيرلندا، أيسلندا، بلجيكا، بلغاريا، البوسنة والهرسك، تايلند، تشاد، تيمور - ليشتي، الجبل الأسود، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، رومانيا، السنغال، عمان، قبرص، كازاخستان، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، لايفيا، ليتوانيا، مصر، المملكة العربية السعودية، موناكو، النمسا، نيوزيلندا، هولندا، اليابان، اليونان.

الرئيس: طُلب تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، البحرين، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، البرازيل، بوركينافاسو،

أن أقدم هذا المشروع إلى الجمعية العامة وأدعو الجمعية العامة إلى اعتماده دون تصويت.

الرئيس: تبدأ الجمعية الآن في نظرها في مشروع

القرار A/66/L.9.

وقبل البدء في النظر في مشروع القرار A/66/L.9 أود أن أذكر الأعضاء بأنه ستجرى مناقشة البند ١٢٠ من جدول الأعمال في ١ كانون الأول/ديسمبر.

قبل إعطاء الكلمة لممثل أوروغواي تعليلاً للتصويت قبل التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت محددة بمدة ١٠ دقائق، وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

السيدة سيلفيرا (أوروغواي) (تكلمت بالإسبانية):

تخطط حكومة أوروغواي علما بمشروع القرار A/66/L.9 الذي يرحب بإعلان ليبيا التزامها باحترام وحماية حقوق الإنسان وتعاونها مع الآليات الدولية ذات الصلة ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

ونود أن نشدد أن انضمام أوروغواي إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار هذا لا يغير بأي شكل من الأشكال موقفنا فيما يتعلق باعترافنا بالسلطات الليبية الجديدة. وتواصل أوروغواي رصد تطورات الأحداث عن كثب بغية الوصول إلى قرار في ذلك الشأن. وترى أوروغواي أن من المستحسن أن يواصل مجلس حقوق الإنسان رصد الحالة في ليبيا، وخاصة خلال دورته التاسعة عشرة الذي ستقدم فيه لجنة تقصي الحقائق تقريرها وتوصياتها. وبالمثل، وخلال نفس الدورة، ينبغي للمجلس أن يعتمد نتيجة الاستعراض الدوري الشامل لليبيا الذي يمثل فرصة مواتية لأن ذلك البلد يعلن استجابته لتوصيات الفريق العامل الذي اجتمع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

أعتمد مشروع القرار A/66/L.9 بأغلبية ١٢٣ صوتاً مقابل ٤ أصوات مع امتناع ٦ أعضاء عن التصويت (القرار ١١/٦٦).

بعد ذلك، أبلغت وفود فيت نام وبلغاريا ونيجيريا وهولندا الأمانة العامة أنها كانت تنوي التصويت مؤيدة.

الرئيس: قبل إعطاء الكلمة للمتكلمين تعليلاً للتصويت بعد التصويت، أودّ أن أذكّر الوفود بأن تعليقات التصويت محددة بمدة ١٠ دقائق، وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا.

السيد ليون غونزاليز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): امتنعت كوبا عن التصويت على القرار ١١/٦٦ الذي اتخذ لتوه. ويشعر وفد بلدي أن من واجبه أن يعرب عن رفضه المطلق للكيفية التي تم بها التلاعب بهذا الموضوع داخل أجهزة الأمم المتحدة وبخاصة في ضوء قرار مجلس الأمن ١٩٧٣ (٢٠١١) الذي انتهك الناتو القانون الدولي تحت غطاءه. لقد ظل الناتو لأكثر من ستة أشهر يقصف ليبيا، مسبباً خسائر في الأرواح ومعاناة لأعداد لا تحصى من البشر فيما بقيت الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان دون حراك ولم يعربا عن أبسط مشاعر القلق. ونتيجة لذلك العدوان نشهد الآن مأساة إنسانية في ليبيا تضع علامات استفهام على التدابير التي تتخذها الأمم المتحدة، وبخاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وتؤكد كوبا من جديد إيمانها بأن الفقرة في القرار ٢٥١/٦٠ التي تسمح بإقصاء أعضاء مجلس حقوق الإنسان المنتخبين بطريقة مشروعة تؤدي إلى التلاعب واللجوء إلى المعايير المزدوجة.

السيدة ميدال (نيكاراغوا) (تكلمت بالإسبانية): تود نيكاراغوا تعليل تصويتها ضد القرار ١١/٦٦ الذي اتخذته الجمعية لتوها.

كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، مصر، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، ميانمار، نيبال، نيوزيلندا، النيجر، النرويج، عمان، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية مولدوفا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، سري لانكا، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، أوغندا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، اليمن

المعارضون:

بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، إكوادور، نيكاراغوا، فتزويلا (جمهورية - البوليفارية)

المتنعون عن التصويت:

أنتيغوا وبربودا، جزر البهاما، بربادوس، بوتسوانا، كوبا، فييت نام

أولا، أود أن أذكر بأن جمهورية فنزويلا البوليفارية قد أدانت بقوة إقصاء الجماهيرية العربية الليبية من مجلس حقوق الإنسان. وقد وقفت فنزويلا ضد ذلك الإقصاء الذي رأت فيه جزءا من مناورات الدول الإمبريالية لتهييد الطريق للتدخل - كما حدث لاحقا - في بلد ذي سيادة لتفرض عليه حكومة عن طريق القوة واستخدام التدخل العسكري والاحتلال.

ينبغي أن نذكر بأن قوات الناتو قد انتهكت الولايات المتحدة عملا بقراري مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١) و ١٩٧٣ (٢٠١١) بتقديمها مساعدة عسكرية وأسلحة ودعم عسكريا وسياسيا للقوى المعارضة لحكومة معمر القذافي. وهكذا فاقمت النزاع المسلح الذي كان دائرا في البلد، مدمرة بذلك أرواما من التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي حققه الشعب الليبي ومتسببة في مقتل آلاف من الأبرياء. وتحت ذريعة الدفاع عن المدنيين، قتلت حملات القصف المستمر آلاف من المدنيين.

قبل بضع دقائق فقط، كنا نقاش موضوع الديمقراطية. تؤمن فنزويلا بأن الحروب وعمليات القصف، ووفيات المدنيين، وغزو البلدان ليست آليات لتأسيس الديمقراطية بل إنها، على العكس من ذلك، تنكرها على نحو مطلق إلى الحد الأقصى.

لا تملك الحكومة الفنزويلية إلا أن ترفض مبادرة إعادة صفة العضوية في مجلس حقوق الإنسان إلى ليبيا وأن تصوت ضدها. وكما قلنا سابقا، فإن المجلس الوطني الانتقالي ليس الممثل الشرعي للشعب الليبي. وفضلا عن ذلك، فقد ارتكبت في ليبيا، بموافقة المجلس الوطني الانتقالي، وانتهاكات شنيعة وجسيمة لحقوق الإنسان. علينا أن ندين الطريقة الاحتفالية التي صاحبت اغتيال الزعيم الليبي معمر القذافي على نحو مروع. علينا أن ندين الكيفية التي عرضت

كمبدأ أساسيا، ترفض نيكاراغوا لغة الحرب بين الشعوب والحرب كوسيلة لتسوية النزاعات بين الدول. ومنذ البداية، رفضت نيكاراغوا وأدانت الاعتداء الأجنبي على شعب ليبيا وانتهاك حقه في ممارسة تقرير المصير بالكامل. لقد شهدنا جميعا التلاعب المخزي بقرار مجلس الأمن ١٩٧٣ (٢٠١١) والطابع غير القانوني للحرب التي قادها حلف شمال الأطلسي ضد سيادة دولة عضو في الأمم المتحدة، تلك الحرب التي تنتهك ميثاق الأمم المتحدة نفسه. لقد قامت الدول الغربية والحلف بمجمات عسكرية غير قانونية على بلد لفرض تغيير نظامه على نحو يتماشى مع مصالحها الجيوسياسية والاقتصادية.

يجب على الأمم المتحدة ألا تتجاهل صيحات الرأي العام العالمي وألا تكون متواطئة في المجازر التي ترتكب بحق المدنيين وانتهاكات حقوق الإنسان للشعب الليبي الأخوي بذريعة ما يسمى بمسؤولية الحماية. إن البلدان التي انتحلت لنفسها الحق المطلق في الحكم على الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان في بلد آخر هي نفسها أكبر منتهك لحقوق الإنسان في الكوكب. ونفس تلك البلدان مصابة بالعمى عن الانتهاكات الداخلية المكثفة لحقوق الإنسان فيها وتظاهر بأننا جميعا نجهل ذلك.

ينبغي أن تمثل الشعب الليبي حكومة شرعية تشمل الجميع وتمثلهم، وتحتزم بالكامل حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع مواطنيها. ويستحق الشعب الليبي أن يُحترم حقه في السلام وسيادته في تقرير مستقبله عن طريق ممارسة حق تقرير المصير. ولن يكون لصوته صلاحية ومصداقية في مجلس حقوق الإنسان إلا بذلك.

السيد فالبرو يتشينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية)
(تكلم بالإسبانية): صوتت فنزويلا ضد القرار ١١/٦٦
لأسباب التالية.

ولتغيير أهدافه تغييراً جذرياً. لقد كان الهدف من وراء القرار حماية المدنيين العزل في ليبيا، ولكن النتيجة كانت تغيير النظام في البلد، ولم تكن تلك هي الولاية الممنوحة من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

كما نؤمن أن الظروف التي أدت إلى إقصاء ليبيا من مجلس حقوق الإنسان لم تتغير. فالانتهاكات المروعة والفاضحة لحقوق الإنسان لا تزال تُرتكب في ليبيا على مرأى من المجتمع الدولي. ونؤمن بأن حالة انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا لم تتغير، ولذلك نعرب عن قلقنا لأن الأمم المتحدة لا تسعى إلى رصد تلك الحالة. لا تزال هناك مليشيات مسلحة في ليبيا؛ ولا تزال الفوضى العارمة سائدة فيما يتعلق ببسط السلطة؛ ليس هناك عملية انتقالية واضحة أو مسار محدد مرسوم للبلد، ولم تُجرى أي انتخابات، ولا توجد حكومة منتخبة، وقد اغتيل العقيد القذافي أمام أعين المجتمع الدولي في الوقت الذي كان يتعين فيه تقديمه لمحاكمة عادلة، مع تمتعه بحق الدفاع عن نفسه كما تتطلب ذلك سيادة القانون.

كل هذه الحقائق التي شهدتها المجتمع الدولي في الأشهر القليلة الماضية كان ينبغي مراعاتها في وقت اعتماد مشروع القرار. ذلك هو السبب وراء رفض بوليفيا له، موحدة موقفها مع عدد من البلدان التي أعربت عن رأي مماثل.

الرئيس: استمعنا إلى المتكلم الأخير في إطار تعليق التصويت بعد التصويت.

أود أن أذكر الوفود الذين لم يقوموا بالتصويت على مشروع القرار أو إذا كان هناك خطأ في التصويت أن يذهبوا إلى السكرتارية لتعديل أو تصحيح تصويتهم. الآن أعطي الكلمة لممثل ليختنشتاين.

بها جثامين القائد الليبي وقادة آخرين وكأنها في عرض مسرحي. تلك الأعمال تنافي أبسط القيم في أي دين يوجد على الكوكب.

تعيد جمهورية فنزويلا البوليفارية التأكيد على أنها لا تعترف، ولن تعترف، بأي حكومة تأتي عن طريق الصواريخ والقصف الجوي وعن طريق الأعمال العدوانية العشوائية من قبل الدول الإمبريالية. إن مثل تلك الحكومة لا تجسد الإرادة السيادية للشعب الليبي.

السيد إيراسوريز (شيلي) (تكلم بالإسبانية):

ترحب شيلي بعودة ليبيا إلى مجلس حقوق الإنسان. ونرحب بإعلان ليبيا التزامها باحترام التزاماتها بموجب المعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون وبالتعاون مع الآليات الدولية ذات الصلة في مجال حقوق الإنسان. ونشير بشكل خاص إلى مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان ولجنة تقصي الحقائق الدولية التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان بموجب قراره S-15/1. لقد تغلبت ليبيا على مرحلة تاريخية في حياتها السياسية. والآن، عليها أن تبني نظاماً ديمقراطياً يستجيب للطلبات السيادية لشعبها.

تأمل شيلي في أن تكون قادرة على التعاون مع الوفد الليبي في جنيف حيث أننا الاثنين عضوان في مجلس حقوق الإنسان.

السيد أرثشوندو (دولة بوليفيا المتعددة القوميات)

(تكلم بالإسبانية): صوت وفد دولة بوليفيا المتعددة القوميات معارضا لمشروع القرار المؤيد لإعادة حقوق ليبيا في عضوية مجلس حقوق الإنسان.

لم يتغير موقفنا بأي شكل من الأشكال. وعلى غرار الوفود الأخرى التي تطرقت إلى هذا الأمر، فإننا نؤمن بأن قرار مجلس الأمن ١٩٧٣ (٢٠١١) قد تعرض للتلاعب

لصلاحيات الجمعية في انتخاب أعضاء المجلس. وهذا الدور لا يتطلب مساهمة من مجلس حقوق الإنسان نفسه وقد أسعدنا أن الجمعية العامة قد تحلت بروح المسؤولية في استخدام تلك الصلاحيات اليوم.

السيد هيرزينسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشحها لعضوية الاتحاد ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وصربيا، إضافة إلى أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا التي أيدت البيان.

في ١ آذار/مارس من هذا العام، اتخذت الجمعية العامة خطوة غير مسبقة بتعليق حقوق ليبيا في عضوية مجلس حقوق الإنسان بناء على توصية من الدورة الاستثنائية لمجلس حقوق الإنسان في شباط/فبراير ٢٠١١. وفي هذا الأثناء، شهد المجتمع الدولي، بالترحاب، نهاية عهد من الطغيان والقمع في ليبيا. إننا نستبشر بالتصريحات التي أدلى بها رئيس المجلس الوطني الانتقالي بشأن ضرورة احترام معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وتحقيق نتائج ملموسة في ذلك الصدد.

إننا ندعم السلطات الليبية الجديدة في سعيها إلى المضي قدما في العملية الانتقالية القائمة على احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وبخاصة حقوق النساء، وسيادة القانون.

في أعقاب قرار الجمعية العامة الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي ممثلا شرعيا للبلد والالتزامات التي أعلنتها ليبيا في مجال حقوق الإنسان، أوصى مجلس حقوق الإنسان في ٢٨ أيلول/سبتمبر الجمعية العامة، في دورتها الحالية، برفع تعليق حقوق عضوية ليبيا في مجلس حقوق

السيد باريغا (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتكلم باسم الدول الأعضاء في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، آيسلندا والنرويج وسويسرا وليختنشتاين لأسجل بإيجاز فهمنا للقرار الذي اتخذناه للتو.

تنص الفقرة ٨ من القرار ٢٥١/٦٠ بشأن إنشاء مجلس حقوق الإنسان على أن على الجمعية العامة أن تعلق حقوق أي عضو يرتكب انتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان.

في آذار/مارس ٢٠١١، أصبحت ليبيا أول عضو في المجلس تُعلق حقوقه في العضوية بموجب ذلك النص. وقد رحبنا بقرار الجمعية العامة ذاك لكونه، في آن معا، موقفا واضحا بشأن حقوق الإنسان في ليبيا في ذلك الوقت وسابقة هامة للتطبيق الكامل للأحكام التي المؤسّسة لمجلس حقوق الإنسان.

إن قرار إعادة حقوق العضوية الذي اتخذناه لتوّنا يجرى مصحوبا بالتزام واضح من قبل ليبيا بالتحلي بأعلى المعايير في تعزيز وحماية حقوق الإنسان وفقا للفقرة ٩ من القرار ٢٥١/٦٠ كما هو الحال بالنسبة لأعضاء المجلس الآخرين.

لذلك نرحب بالتزام ليبيا المعلن باحترام التزاماتها تحت القانون الدولي لحقوق الإنسان، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، وبالتعاون مع الآليات الدولية ذات الصلة في مجال حقوق الإنسان وكذلك مع مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان، ولجنة التقصي الدولية والمحكمة الجنائية الدولية. وقد انضممنا إلى مقدمي القرار على خلفية ذلك.

كما نود أن نسجل أن فهمنا لقرارات الجمعية بتعليق وإعادة حقوق العضوية هو أنها جزء من الصلاحيات الممنوحة للجمعية العامة بموجب القرار ٥١/٦٢ ومكملة

الإنسانية العالمية وتتنقيد بالالتزامات والواجبات الدولية المترتبة على ليبيا. أظهر المجلس الوطني الانتقالي مدعوما بدعم دولي متزايد تحولاً تاريخياً عن إرث القذافي من خلال رغبته الصادقة في حماية واحترام الحقوق والحريات الأساسية للشعب الليبي وفي الاستجابة لتطلعاته المشروعة في الحكم الرشيد الذي يتبنى مبادئ حقوق الإنسان ويعطي مواطنيه صوتاً مسموعاً بشأن الكيفية التي يُحكمون بها. ونحن ندعم ذلك الجهد.

مع ذلك، نظل يساورنا القلق جراء التقارير التي تشير إلى حدوث انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان في ليبيا. وقد ذكر المجلس الوطني الانتقالي أنه سيعمل على ضمان الأمن والمساءلة وفقاً لسيادة القانون وبما يتماشى مع التزامات ليبيا الدولية وتعهداتها، التي تحمي جميع الناس في ليبيا، بغض النظر عن الجنسية والعرق والانتماء السياسي. لقد دعونا المجلس الوطني الانتقالي إلى الزام ليبيا بتلك التعهدات، وقد تعاون المجلس تعاوناً كاملاً مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة والمنظمات غير الحكومية، حيث أنها قد زارت مراكز اعتقال للتحقيق في التقارير التي أفادت عن الحبس التعسفي والاعتداء على ليبيين وعلى أفارقة من أفريقيا جنوب الصحراء.

إننا نشيد بالمجلس الوطني الانتقالي على انفتاحه واستعداده للعمل مع المجتمع الدولي، وعلى دعوته الأمم المتحدة إلى تقديم المساعدة التقنية لمساعدته في حماية حقوق الإنسان، لا سيما الأفراد الذين ينتمون إلى الفئات الضعيفة، ولدعم العدالة الانتقالية.

للأمم المتحدة خبرة لا تقدر بثمن في المجالات التي ستكتسي أهمية حاسمة في الأيام والأسابيع والأشهر المقبلة، بما في ذلك إصلاح القطاع الأمني، والشؤون الإنسانية،

الإنسان. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتطورات الأخيرة التي سمحت للجمعية العامة بإعادة حقوق ليبيا في عضوية تلك الهيئة المنشأة خصيصاً في الأمم المتحدة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

وفي ذلك الصدد، نود أن نذكر بالفقرة ٩ من القرار ٢٥١/٦٠ المؤسس لمجلس حقوق الإنسان والتي تشدد على أن أعضاء المجلس ينبغي أن يتحلوا بأعلى المعايير في تعزيز وحماية حقوق الإنسان وأن يتعاونوا مع المجلس تعاوناً كاملاً. وقد سعدت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالتصويت تأييداً للقرار. ويحث الاتحاد الأوروبي ليبيا الآن على كفالة تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الوجه الأكمل والنظر في إمكانية أخذ تعهدات والتزامات طوعية في ذلك الصدد، بروح الفقرتين ٨ و ٩ من القرار ٢٥١/٦٠ ونزولاً عند الالتزامات النابعة من عضوية مجلس حقوق الإنسان.

السيد دي لورينتينيس (الولايات المتحدة الأمريكية)

(تكلم بالإنكليزية): نرحب بعودة ليبيا إلى مجلس حقوق الإنسان. إن ليبيا معمر القذافي هي العضو الوحيد في المجلس على الإطلاق الذي تُعلّق عضويته بسبب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان كما ينص على ذلك القرار ٢٥١/٦٠ المؤسس للمجلس. إننا نشي على الحكومة الليبية الجديدة لتأكيد القوي في جنيف خلال دورة مجلس حقوق الإنسان في الآونة القريبة الماضية على التزام ليبيا "بالتمسك بأعلى المعايير في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان" لكل شعبها، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٩ من القرار المؤسس لمجلس حقوق الإنسان ٢٥١/٦٠. ونحن نتطلع إلى العمل الوثيق مع زملائنا الليبيين لمعالجة المخاوف الخطيرة بشأن حقوق الإنسان في ليبيا وحول العالم.

إننا نرى مستقبلاً في ليبيا مع حكومة جديدة تستجيب للتطلعات الديمقراطية للشعب الليبي، وتحترم حقوقه

احترام حقوق جميع الليبيين. إن سرورنا البالغ برؤية إقرار هذا القرار هو انعكاس لذلك الأمل.

السيد أولياري (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية):

إن كوستاريكا ترحب بإعادة ليبيا إلى مجلس حقوق الإنسان. وبالقيام بذلك، نلفت الانتباه إلى الالتزامات التي تعهدت بها ليبيا بغية احترام الالتزامات التي تنبع من القانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما إعلانها أنها ستستمر في تعزيز وحماية حقوق شعبها، والديمقراطية وسيادة القانون والتعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة بهذا الميدان، ولا سيما مع مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وكذلك مع لجنة التحقيق الدولية التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان في قرار إ-١٥/١. إن تعاونها وتعاون المجتمع الدولي بأسره مع المحكمة الجنائية الدولية لهما أهمية متساوية.

تود كوستاريكا التأكيد على أنه، عملاً بالقرار ٢٥١/٦٠، فإن أعضاء مجلس حقوق الإنسان مدعوون لتطبيق أكثر المعايير صرامة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، والتعاون الكامل مع مجلس حقوق الإنسان. كما أنهم خاضعون لآلية الاستعراض الدوري الشامل طيلة مدة عضويتهم. ولذلك ندعو إلى التنفيذ الفعال لتلك الالتزامات وإنشاء آلية محددة تجعل ذلك ممكناً. يتعين على الحكومة الليبية مواصلة جهودها الرامية إلى ضمان احترام حقوق جميع الأفراد، بمن فيهم أولئك الذين يشتبه في أنهم نفذوا جرائم حرب أو انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في المحاكمة العادلة وأصول المحاكمات.

أخيراً، فإننا نؤمن أنه يتعين على المجتمع الدولي دعم السلطات الليبية الجديدة في مهمتها المتمثلة في ضمان التنفيذ الكامل لحقوق الإنسان في البلد. يقع على المجتمع الدولي واجب زيادة قدرته على الاستجابة بغية توفير المساعدة

والمصالحة السياسية، والمساعدة في مجال حقوق الإنسان والتطوير الدستوري، والعدالة الانتقالية والانتخابات. سيكون من المهم ضمان أن يتم تنسيق المساعدات في تلك المجالات وغيرها عبر منظومة الأمم المتحدة. ونظراً لاستقرار الحالة، فإن الولايات المتحدة ستظل منخرطة تماماً مع شركائنا الدوليين، وخصوصاً الأمم المتحدة، لضمان حصول الشعب الليبي على الدعم الذي يحتاجه لبناء بلده الجديد.

السيد موريل (كندا) (تكلم بالإنكليزية): صوت

كندا مؤيدة القرار الهام ١١/٦٦.

لقد سمحت نهاية نظام القذافي للشعب الليبي بطي صفحة أكثر من ٤٠ عاماً من حكم الرجل الواحد والاستبداد. وفتحت فصلاً جديداً في تاريخ ليبيا، حيث يمكن للشعب الليبي تحقيق تطلعاته للحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. ينبغي أن تكون ليبيا الجديدة ليبيا تستوعب الجميع، ويمكن لأي شخص فيها أن يجد لنفسه مكاناً. وبالتالي، ترحب كندا بالالتزام القوي لرئيس وزراء ليبيا، السيد الكيب، بإقامة دولة تقوم على أساس حقوق الإنسان وسيادة القانون. ونحن نعتقد مثله أن نشوء الديمقراطية والمساواة الاجتماعية في ليبيا لن يتما دون الأعمال الكاملة لحقوق المرأة.

إن المؤتمر النسائي الليبي الأول في حقبة ما بعد القذافي، "صوت واحد" قد عقد في طرابلس نهاية الأسبوع الماضي. وقد وجه المؤتمر رسالة مهمة لجميع الليبيين، مفادها أن المرأة الليبية تريد أن تشارك في جميع مجالات المجتمع، بما في ذلك الحكومة الجديدة. بما أن عملية تشكيل حكومة مؤقتة قد شارفت على النهاية، وبما أن الليبيين يتطلعون إلى الدستور الجديد وإجراء انتخابات ديمقراطية، تأمل كندا في أن تتحقق تطلعات جميع الليبيين من خلال

الملائمة والدعم للاستراتيجيات الإنسانية. في ذلك الصدد، أيدت كوستاريكا في وقت سابق تعليق عضوية ليبيا في مجلس حقوق الإنسان للأسباب التي أشير إليها سابقاً، ونحن الآن نشارك في تقديم القرار ١١/٦٦ بشأن إعادة ليبيا ونرحب بالبلد مرة أخرى في المجلس.

الرئيس: وبذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٢٠ من جدول الأعمال. رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥.